أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي
–دراسة حالة الدول العربية–

د. كلاخي لطيفة
أستاذة محاضرة بجامعة أدرار
Email: kalakhilatifa@yahoo.fr

أ.سيد حياة
أستاذة مساعدة بجامعة تيارت
Email: hayetamir.sh@gmail.com

الملخص:

سعيا وراء تحسين المناخ الإستثماري وجذب الإستثمارات، قامت الدول العربية بانتهاج سياسات للتصحيح والتكييف الهيكلى فى إطار الجهود الرامية لرفع معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق الرفاهية لشعوبها بالإضافة إلى إزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال. إلا أن هذه الجهود تواجهها صعوبات كثيرة، ولا شك أن تحديات الدول العربية يضعها فى موقف صعب يستوجب تظافر جهودها للحاق بركب الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: الإستثمارات الأجنبية، النمو الإقتصادي، الدول العربية.

Abstract:

In order to attract investment and improve its climate, Arab countries adopted many policies of correction and structural adjustment as part of their efforts to increase economic growth rates and achieve prosperity for their populations. In addition, those countries removed restrictions on the capitals movement. However, these efforts face many difficulties and challenges which put them in a difficult position. Joint efforts are required

to reach developed countries.

Key words: foreign investments, economic growth, the Arab states.

المقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، والذي تعمل جميع دول العالم على استقطابه من خلال قوانين تشجيع الاستثمار، نظراً لما يلعبه من دور بارز في استقدام الخبرات التكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى قدرة هذه الاستثمارات لإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاديات المحلية لما يصاحبه من اعتقاد بأنه يجلب مزايا اقتصادية عديدة لاقتصادياتها.

لذا عملت العديد من الدول العربية على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى. وتهدف هذه الدراسة إلى عرض الجوانب النظرية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقييم مناخ الإستثمار في الدول العربية، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم المعوقات التي تحول دون تكوين مناخ استثمار جذاب في هذه الدول، وكذا الجهود التي قامت بها الدول العربية من أجل تحسين مناخها الإستثماري.

وللوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر،
ثانيا: أهمية المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،
ثالثا: واقع الإستثمار في الدول العربية،
رابعا: جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الإستثمار.

أولا: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

1- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتعدد المصادر والإختلافات وطرق الإبلاغ، إذ ربما هناك أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولكن على الرغم من العديد من المشاكل والتي تكاد تكون صعبة للغاية عند مقارنة الإحصائيات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، ولكن هناك مجموعة من التعاريف مستخدمة من جهات معتمدة دوليا في مقدمتها صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي [1]، نذكر بعضها على وجه الإختصار:

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OCDE) على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت، وحسب تعريف منظمة OCDE

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2012، ص 60.

فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10% فما فوق لكي يعتبر إستثماره إستثمار أجنبي مباشر، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10%، فإنه في هذه الحالة يعد إستثمار أجنبي غير مباشر، ومع ذلك فالخط الفاصل بين الإستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه. فتعتبر أستراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل إستثمارا مباشرا على حين نجد الرقم 20% في فرنسا و10% في كل من وم أ والسويد وألمانيا .[1]

أما المعهد العربي للتخطيط بالكويت فقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات .[2]

هناك من يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة. وتتميز الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة

[1] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص314.

[2] نسيم حسين أبو جامع، **أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الإستفادة منها فلسطسنيا**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، 2013، ص 431.

لمنتجات هذه الإستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث والتطوير ورفع الإنتاجية .[1]

2- مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن الإشارة إلى ثلاث مكونات للإستثمار الأجنبي المباشر:

- **رأس المال السهمي Equity capital:** وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر وهو عادة 10 % وأكثر من رأس مال الشركة وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر هذا سيطرة معينة على إدارة المشروع.

- **الأرباح المعاد استثمارها Reinvested earning:** وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار الأرباح هذه في البلد المضيف.

- **القروض داخل الشركة Intra-conpany:** وهي المبالغ المتأتية من عمليات الإقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين المباشرين وهم عادة (خارج البلد المضيف) وكذلك الإقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين الأجانب، وهم عادة الشركات الأم والشركات المنتسبة لها.[2]

---

[1] زغدار أحمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستيراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 159.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **العولمة وأبعادها الإقتصادية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص. ص121-122.

3- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

3-1- الإستثمار المشترك: الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، براءات الإختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا النوع من الإستثمار على الجوانب التالية:

1.1.3 الإنفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخلة دولة الطرف المضيف.

2.1.3 أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

3.1.3 أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات إستثمار مشترك.

4.1.3 ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى أن المشاركة في مشروع الإستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

5.1.3 أن يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق في المشاركة

في إدارة المشروع .[1]

3-2- المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهو ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات المتعددة الجنسية، وعادة ما يكون في شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الخدمي أو الإنتاجي، غير أن الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي كثيرا ما تردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها، بينما يرى البعض الآخر ونتيجة للتطورات العالمية الحالية، أصبحت الدول تتنافس في ما بينها من أجل الحصول على الإستثمار الأجنبي المباشر وبصيغة الملكية الكاملة لكونها ورقة رابحة في عملية تشجيع تدفق الإستثمار وجذب المستثمرين الأجانب.

إن هذه الإستثمارات تحقق الحرية الكاملة للشركات المتعددة الجنسية في إدارة هذا النشاط الإنتاجي، السيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها، وذلك يعني أرباح أكثر وتكاليف أقل، كما أن المهمة تكون سهلة جدا في تنفيذ سياسات التوسع التي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة الأم، أما بالنسبة للدول المضيفة فإن الحجم الكبير الذي تمتاز به المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تمنحها مزايا عديدة مثل رأس المال الكبير الذي ينفق ويتدفق إلى الداخل وعملية إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها

[1] HUSSIEN ALASRAG , **foreigne direct investment development policies in the arab countries** , munich personal repec archive , 2005. p12.

المشروع أو الخدمات التي يقدمها مع زيادة الصادرات إذا كان المشروع موجه نحو الإنتاج لغرض التصدير، فضلا عن ذلك يعد هذا الشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر أفضل شكل في مجال نقل التكنولوجيا مقارنة مع الإشكال الأخرى، كما أن فرص العمل التي يتيحها تكون أكبر ويبدو أن زيادة حدة المنافسة بين الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية دفع بالبلدان النامية إلى التصريح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع بعد أن تماثلت الحوافز بين البلدان النامية والمتقدمة، فقد أصبحت الحرية في إدارة المشروع والسيطرة الكاملة على سياسته التسويقية أكثر أهمية لدى معظم الشركات من الحوافز الأخرى .[1]

3-3- الإستثمار الخاص في المناطق الحرة: تسعى معظم دول العالم إلى جلب الإستثمارات باعتبارها محركا ديناميكيا لإقتصادياتها، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وإمتيازات كالحوافز الضريبية أو الجمركية وعمالة رخيصة نسبيا تمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر .[2]

---

[1] داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة العراق، 2008، ص. ص 116. 115.

[2] منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 40.

4-3- مشروعات عمليات التجميع: وقد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث تصير منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين والصيانة مقابل عائد يتفق عليه، ولعلا أبرز المشروعات المقامة وفق هذا النمط، مصانع السيارات والجرارات والشاحنات. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل إتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي .[1]

ثانيا: أهمية المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

1. تعريف مناخ الإستثمار: يقصد بمناخ الإستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والإقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية .[2]

[1] داود سلوم عبد الحسين، مرجع سابق، ص 118.

[2] قويدري محمد وفرحي محمد، **أهمية الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي**، الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2004 حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، 2005، ص 671.

2. مقومات المناخ الاستثماري: يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها فيما يلي:

1.2 المناخ السياسي والأمني: هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار. وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا.

يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:

- ✓ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛
- ✓ موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2.2 المناخ الثقافي والاجتماعي: يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- ✓ دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة،
- ✓ درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد اتمع لنشاط الشركات الأجنبية،
- ✓ دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة،
- ✓ درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

3.2 المناخ الاقتصادي: ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثر في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

- ✓ مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد .
- ✓ مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
- ✓ درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- ✓ مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات.
- ✓ درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر.
- ✓ مدى كفاءة البنوك وقدرا على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة؛
- ✓ مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم؛

- ✓ درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح[1].

3 – الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة:

يتعين الإشارة في البداية إلى أن تقييم الآثار الإقتصادية للشركات المتعددة الجنسية، يتطلب نوعا من التحليل يتم في ظل ظروف عدم التأكد نظرا لصعوبة التنبؤ بدقة، بسلوك أو تصرفات المنتجين في حالة احتكار القلة التي تميز الشركات المتعددة الجنسية .

3-1- الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر:

إذا نظرنا للآثار الإيجابية، نجد أن وجود الشركات المتعددة الجنسية يمكن أن يساهم في زيادة درجة التكامل الإقتصادي بين الإقتصاديات القومية. حيث تميل الشركات المتعددة الجنسية في محاولتها لزيادة الإنتاج وتوسيع الأسواق في الدول المختلفة إلى التغلب على القيود التي تضعها هذه الدول أمام تحركات السلع أو عوامل الإنتاج والتي قد تحد بدورها من الإستفادة الكاملة للمنافع المحتملة من التجارة وحرية تحركات عوامل الإنتاج. ويمكن اعتبار الشركات المتعددة الجنسية في هذا الخصوص بمثابة بديل وإن لم يكن كاملا لإزالة القيود أمام

[1] سوالم صلاح الدين، **إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول" الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل"، جامعة سوق اهراس(الجزائر)، ص6.

التجارة وتحركات عوامل الإنتاج دوليا. وهكذا يمكن للشركات المتعددة الجنسية عن طريق النفاذ إلى أسواق الدول المختلفة، زيادة الكفاءة الإقتصادية في العالم وتقليل الإختلافات في تمان عوامل الإنتاج، حتى في ظل العقبات الدولية التي توضع أمام تحركات العمل ورأس المال .[1] يضاف إلى ذلك، أن الشركات المتعددة الجنسية في محاولتها لاستغلال المزايا التي تتمتع بها وخاصة بالنسبة لتحقيق الإختراق التكنولوجي وإدخال المنتجات الجديدة، لا تتردد في نشرها عبر العالم، وما يترتب على ذلك من سرعة انتشار المهارات المتخصصة والقدرات التنظيمية المطلوبة لتطبيق المعرفة الفنية في عمليات الإنتاج.

ومن المحتمل أن يكون للشركات المتعددة الجنسية آثار إجتماعية مرغوبة بالنسبة لهيكل أسواق الدول الأجنبية التي تعمل فيها، ومن المتوقع أن يسود هيكل احتكار القلة في أسواق هذه الدول. ومن أهم خصائص أسواق الإحتكار قلة تكوين اندماج بين الشركات بحيث يتم الإنفاق على سياسات الإنتاج والأثمان وما قد يترتب على ذلك من إخلال بتخصيص الموارد بعيدا عن الوضع الأمثل. وسيعتمد نجاح هذه السياسات على مدى القدرة في منع دخول منافسين جدد للصناعة. إن دخول الشركة الأجنبية للسوق المحلي سيؤدي إلى كسر الحواجز أمام الدخول ويسمح بإدخال عنصر جديد من المنافسة بما يهدد بفشل سياسات احتكار القلة من السيطرة على السوق المحلية.

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، 1990، ص 109

إن الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، تكاد تمثل التهديد الرئيسي لوضع المنشآت المحلية التي تتميز باحتكار القلة، ويرجع ذلك إلى أن الدخول للسوق يتطلب عادة كميات ضخمة من الإستثمار وتحمل درجة عالية من المخاطرة وهو ما قد يجعل المنشأة الأجنبية الكبيرة في وضع أفضل بالمقارنة بالدخول المحتمل للمنشآت المحلية. يضاف إلى ذلك عدم اهتمام الشركات المتعددة الجنسية بالدخول في حرب أسعار، حيث تسعى في المحل الأول إلى البحث عن أسواق جديدة وزيادة نصيبها من السوق بالمقارنة مع المنشآت المحلية، ويساعدها في ذلك كبر مواردها المالية وتنوع الأنشطة التي تعمل فيها.

3- 2- الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر:

وإذا انتقلنا إلى الجانب السيء للشركات المتعددة الجنسية، نجد أنه ليس من الضروري أن تتبع هذه الشركات سياسات مناهضة للإحتكارات المحلية، بل قد تتبع سياسات من شأنها التواجد السلمي معها، وقد يكون السبب في ذلك رغبتها في تجنب الإنتقادات المحلية والتهديد بفرض قيود على أنشطتها. بل قد تتكتل أو تكون احتكار مع المنشآت المحلية. أو قد تحل الشركات المتعددة الجنسية محل المنشآت المحلية وتصبح المنتج المهيمن أو المسيطر على السوق المحلي. وقد يساعدها في ذلك ما تتمتع به من قوة احتكارية كبيرة، وعندما تنتشر عددا من هذه الشركات تكون كل منها كبيرة الحجم، فمعنى ذلك تركز القرارات التي تؤثر على الملايين من البشر في أنحاء العالم، في أيدي قلة من الشركات الدولية العملاقة.

وعموما ليس من السهل أن تصل إلى استنتاج عام بدرجة كبيرة من الثقة، يحدد ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسية، مفيدة إقتصاديا أو ضارة بالنسبة للإقتصاد العالمي، وبالنسبة للدولة الأم والدول المضيفة لهذه الشركات .[1]

ثالثا: واقع الإستثمار في الدول العربية

معظم حكومات الدول العربية على اعتماد العديد من الإصلاحات في الجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية وتطوير بنيتها التحتية، مما ساهم في تحسين التصنيف السيادي للدول العربية ودعم قدرتها التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي. ونتيجة لذلك تم رصد ارتفاع في حجم التدفقات الرأسمالية على النحو التالي:[2]

- ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال الفترة 2005-2011 بمقدار 477 مليار دولار أو بمتوسط سنوي يتجاوز 68 مليار دولار، أي ما يزيد على 6 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها 1998- 2004 والتي سجل خلالها ارتفاعا لم يتجاوز 74 مليار دولار أي بمتوسط سنوي 10.6 مليار دولار.
- كما لوحظ زيادة ثقة المستثمر العربي بالإمكانات الاستثمارية للاقتصادات العربية وتضاعف تدفقات الاستثمارات العربية البينية

[1] أحمد مندور، مرجع سابق، ص. ص 111- 110.

[2] **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات**، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير – مارس) 2013، ص8.

المباشرة خلال الفترة 2005-2011 إلى نحو 152 مليار دولار بمتوسط سنوي 21.7 مليار دولار أي ما يزيد على7 أضعاف إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 البالغة نحو21.7 مليار دولار بمتوسط سنوي3.1 مليار دولار.

على الرغم من أهمية تلك التدفقات الرأسمالية الإضافية الإجمالية والبينية، فإن الوضع النسبي لدول المنطقة في مجال الاستثمارات الأجنبية لازال يستوجب مضاعفة الجهود من أجل تحسين مناخ الاستثمار ودعم قدرة جذب تلك الدول مثلما توضحه النقاط التالية[1]:

* **التأثر بالصدمات الخارجية والتطورات الداخلية الراهنة:** تأثرت التدفقات الرأسمالية بتداعيات التطورات السياسية الأخيرة ومن قبلها الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضا من 68.6 مليار دولار عام 2010 بمعدل 37.4% إلى 43 مليار دولار عام2011 ، ومقارنة مع 76.3 مليار دولار عام2009 و96.3 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي2005 و2007 حصة منخفضة من الإجمالي العالمي. مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1.5 تريليون دولار، عام2011 ووصلت في أحسن الحالات إلى 5.4% عام 2008.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص8.

* **تركز جغرافي:** من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية والبالغة نحو 649.6 مليار دولار بنهاية عام 2011 استحوذت 3 دول عربية هي السعودية والإمارات ومصر على 57% من الإجمالي.

* **تركز للمستثمرين:** من واقع بيانات سبع دول عربية استحوذت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان على نحو 48%من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة لتلك الدول.

* **تركز قطاعي:** من واقع بيانات ثماني دول عربية استحوذ قطاع الخدمات على 43% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة لتلك الدول ثم قطاع الصناعة بحصة 29.6% ثم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بنسبة 1.3% فقط، ثم 26.12% للقطاعات الأخرى الغير المصنفة.

رابعا: جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الإستثمار

- لقد سلكت العديد من الدول العربية توجها ملاحظا في مجال تطوير أجهزتها المسؤولة عن الترويج للإستثمار فيها، والتي عادة ما تكون النافذة التي يتعامل من خلالها المستثمر الأجنبي مع البلد المضيف، إضافة إلى اهتمام عدد من الدول بانشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الإقتصادية أو مجلس أعلى للشؤون الإقتصادية والإستثمار.

- كما اتجهت العديد من الدول العربية لإستكمال التشريعات الخاصة بتشجيع وتنظيم الإستثمار الأجنبي فيها وبصفة خاصة الإستثمارات

العربيية البينية. وتشتمل غالبية تلك القوانين والتشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم أو المصادرة أو الإستيلاء أو الحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أو بناء على حكم قضائي. كما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمة الإستثمار إلى الخارج .

- كما نصت تلك القوانين والتشريعات على ضرورة أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن إستثمار رأس المال، كذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة التي استورد بها.

- وقد حدث أيضا تطور نموذجي بارز في سن التشريعات تمثل في تبني تشريعات عصرية جديدة تتناول الكثير من المسائل المستحدثة، مثل إصدار قوانين التأجير التمويلي والتمويل العقاري ومكافحة غسل الأموال وتنظيم التجارة الإلكترونية.

- وما زالت معظم الدول العربية مستمرة في بذل المزيد من الجهودالتشريعية والإدارية والتنظيمية بهدف تحسن مناخ الإستثمار فيها وجعله تنافسيا فحي ظل التوجه الدولي نحو العولمة، كما يتم في هذا الإطار إصدار وتنقيح العديد من التشريعات الضريبية والجمركية والنظم المتعلقة بالمناطق الحرة.